

احتجاجات الجزائر تطوي عامها الأول من دون حلول

الاستقرار السياسي للبلاد ولو بشكل نسبي، في ظل استمرار الطعن في شرعية الانتخابات ورفض الرئيس عبدالمجيد تبون والذي يعتبره المحتجون "واجهة مدنية للسلطة العسكرية". وكان "العقد السياسي لقوى البديل الديمقراطي" المعارض للسلطة القائمة والداعم للحراك الشعبي، قد دعا إلى جعل 21 و22 فبراير الجاري "مرحلة للتجديد الشعبي السلمي من أجل إفشال مخطط إعادة إنتاج نفس النظام وإرساء أسس الجمهورية الجديدة، التي تمكن الشعب الجزائري من الاختيار الحر لشكل وطبيعة مؤسساته".

السلطة راهنت على اختراق المحتجين عبر إثارة الفتن والنعرات لكنهما فشلت بفضل ازدياد منسوب الوعي ووحدة المطالب

ورفضت السلطة الإدارية لولاية العاصمة الخميس الترخيص لناشطين سياسيين من الحراك الشعبي لتنظيم ندوة سياسية، مما حال دون ظهور أول بوادر الهيكلية والتأطير في صفوف المحتجين، الأمر الذي يضيف ذريعة أخرى ضد السلطة، التي تتحجج بعدم وجود قيادة للحراك الشعبي، فيما تمنع أول محاولة لتجسيد ذلك. ويقول الناشط محمد سعدي، المواظب على الحضور المستمر في مختلف المسيرات الاحتجاجية الأسبوعية، لـ "العرب"، إن "من يعتقد أن الحراك الشعبي قد فشل فهو واهم، والدليل أنه يمر الآن إلى عامه الأول بكل سلمية وهدوء، وإن تأخرت النتائج فإن تحدي الظروف والمطبات والمناورات الصمود هو دليل على شرعية وصداقة الرسالة والمطلب". وأضاف "السلطة منذ ما قبل سقوط بوتفليقة، راهنت على جميع الأوراق بما فيها حرارة الجو والصيام وفترة العطل وإثارة الفتن والنعرات الجبهية والعرقية، إلا أنها فشلت فيها جميعا بفضل ارتفاع منسوب الوعي الفردي والجماعي لدى الجزائريين، وإجماعهم على الوحدة لتحقيق استقلال ثان لبلدهم".

جدل حول فتوى لوزير سابق تحرم مبادرة تنموية في المغرب

في مجلس حكومي في عهد رئيس الحكومة السابق عبدالإله بنكيران وصوت عليه في عهد الحكومة الحالية، دون أن يدلي بأي تحفظ يذكر. وأطلق العاهل المغربي محمد السادس برنامج "انطلاقة" في يناير الماضي، حاشا البنوك على تسيير القروض وتخفيض نسبة فوائدها للشباب أصحاب المشاريع وتمويل المقاولات بخلاف مالي قدره 8 مليارات درهم على مدى ثلاث سنوات بنسبة 2 في المئة في المدن و1.75 في المئة بالقرى. ويستهدف المشروع الشباب حاملي الشهادات والمقاولات الصغيرة، بالإضافة إلى المقاولين في المجال القروي. وكان الوزير السابق عن العدالة والتنمية قد ربط نسبة الفائدة ضمن برنامج تمويل المقاولات بالقروض الربوية، رغم أنها تعتبر أدنى نسبة في تاريخ المعاملات البنكية، إذ تصل إلى أقل من 2 في المئة.

وفي ظل الاحتقان الذي يعيشه شباب المغرب عامة، وشباب جهة الشمال خاصة، قال القيادي بحزب الإصالة والمعاصرة، إن المبادرة الملكية الساعية إلى تمكين الشباب من القروض للقيام بمشاريع مستقلة من نسبة البطالة، إذ لم تستطع الحكومات التي شارك فيها محمد نجيب بوليف أن تخلق فرص شغل لهم.

صابر بلدي
الجزائر - فشلت السلطة الجزائرية في إضفاء الطابع الاحتفالي على الذكرى الأولى للحراك الشعبي، بعد تمسك المحتجين في الأسبوع الثالث والخمسين بمطلب الرحيل الفوري للسلطة. وكشفت المسيرات الشعبية المناهضة للسلطة عن عمق القطيعة بين الشارع والسلطة الجديدة، رغم التطمينات السياسية والاجتماعية التي أطلقها الرئيس عبدالمجيد تبون. ويبدو أن مخطط السلطة لإضفاء طابع احتفالي على الذكرى الأولى للحراك الشعبي، بعد إقرار الرئاسة باتخاذ الثاني والعشرين من شهر فبراير يوما وطنيا للتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية، والتنويه بفضائل الحراك، قد فشل في إقناع الشارع الجزائري بالاكتماء بالعروض السياسية المقترحة عليه، كتعديل الدستور وحل مرتقب للمؤسسات المنتخبة قريبا.

وترجم الحضور الكثيف للمحتجين في العاصمة الخميس، رغم الحصار المضروب عليها طيلة الأيام الثلاثة الماضية، عزم هؤلاء على تحقيق المطالب الأساسية المرفوعة في خطاب الحراك منذ بدايته، والمتعلقة في الرحيل الكلي للسلطة والذهاب إلى انتقال ديمقراطي في البلاد، يقطع الطريق على ما بات يوصف بـ "العصابة" الجديدة المستحوذة على السلطة بعد تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. وعكس التضارب في مواقف السلطة تجاه استمرار الاحتجاجات التي أقيمت عامها الأول، شكوك الشارع في نوايا الانتكاف على الحراك، فبينما يجري التنويه بفضائل الحراك يستمر التضييق عليه، وسجن النشطاء والمعارضين السياسيين. وبنفس الشعارات التي ملأت ساحات وشوارع العاصمة طيلة العام الماضي ضد السلطة وضد المؤسسات والرموز الانتقالية، ردد المحتجون مطالب إعادة السلطة للشعب عبر المادتين السابعة والثامنة من الدستور، وإبعاد جنرالات الجيش من المشهد السياسي وإدارة شؤون البلاد من خلف الستار. وفي تحقيق الانتخابات الرئاسية في الثاني عشر من ديسمبر الماضي

ويتم إخراج المرتزقة ويعودون من حيث تم جلبهم فيكل تأكيد القوات المسلحة ستقوم بواجبها الوطني والدستوري في حماية مواطنيها وسيادة الدولة وحدودها من الغزو التركي العثماني وأطامع الواهم اردوغان في بلادنا". وكان المشاركون في مؤتمر بشأن ليبيا في العاصمة الألمانية برلين في التاسع عشر من يناير الماضي أعلنوا التزامهم بقرار الأمم المتحدة الخاص بحظر تصدير السلاح إلى ليبيا وبنزع سلاح الميليشيات وفرض عقوبات على الجهات التي تخرق الهدنة في ليبيا.

والخيمس، طالب شيوخ القبائل الليبية الأمم المتحدة بسحب اعترافها بالمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق في المجلس الأعلى للدولة، في وقت سيطر فيه الجيش الوطني الليبي على مناطق واسعة في أحياء طرابلس. وقال المشاركون في مؤتمر بشأن ليبيا في العاصمة الألمانية برلين في التاسع عشر من يناير الماضي أعلنوا التزامهم بقرار الأمم المتحدة الخاص بحظر تصدير السلاح إلى ليبيا وبنزع سلاح الميليشيات وفرض عقوبات على الجهات التي تخرق الهدنة في ليبيا.

واعتبر المحلل السياسي عمر الشراوي، أن تصريحات الوزير المغربي السابق ندرج ضمن "خطاب النفاق السياسي وثقافة التقية التي تخفي أكثر مما تظهر"، مضيفاً "كان بالإمكان أن نتقبل فتوى تحريم الفائدة من فقيه أو عالم دين، لكن أن يتحول وزير ساهم في توقيع اتفاقيات اقتراض إلى مفت فهدا عبت". ولغت عمر الشراوي إلى أن الوزير السابق وافق على نظام الفوائد عند عقد الملتقى الوطني الذي يسعى إليه.

حفر يتعهد مواجهة «الغزاة الأتراك» في حال فشل المفاوضات الليبية

حكومة الوفاق ترفض الرقابة على تدفق الأسلحة إلى طرابلس



لا تنازل عن السيادة الوطنية

التنفيذ تشهد خروقا متكررة، كما أن تدفق الأسلحة إلى ليبيا لا يزال مستمرا. ويتهم حفر الرئيس التركي وحليفه فايز السراج بعدم احترام التعهدات المنبثقة عن مؤتمر دولي عقد مطلع العام في برلين تعهدت خلاله الأسرة الدولية بعدم التدخل في النزاع الليبي. وقال قائد الجيش الوطني الليبي إن "مفاوضات جنيف لن تفضي إلى نتيجة إلا إذا انسحب المرتزقة الأتراك والسوريون وتوقفت تركيا عن تسليم أسلحة لطرابلس". وأكد رجل ليبيا القوي "في حال لم تتوصل مفاوضات جنيف إلى إرساء السلام والأمن في البلاد ولم يعد المرتزقة من حيث أتوا عندها ستقوم القوات المسلحة بواجبها الدستوري للدفاع عن البلاد من الغزاة الأتراك - العثمانيين". وقع معه في نوفمبر 2019 اتفاقيات تعاون عسكري وأمني وبحري. والتقى الرجلان الخميس في إسطنبول.



غانم سلامة

وبالتزامن مع اتباع المسارات الأمامية الهادفة إلى الحل السلمي في ليبيا، يحتفظ الجيش الوطني الليبي بحقه في استخدام القوة العسكرية لتحرير طرابلس من الميليشيات والمرتزقة. وقال قائد الجيش الوطني الليبي "كما قلنا سابقا، فإن صيرنا بدأ ينفذ حيال الخرق المتكرر للهدنة من قبل مرتزقة اردوغان وعدم الوفاء بتعهدات برلين. والقوات المسلحة تقيم الوضع بطرابلس وتتواصل مع كل الأطراف الدولية وهي جاهزة لكل الاحتمالات ما لم يقيم المجتمع الدولي ودول برلين بحمل مسؤولياتها تجاه الاحتلال التركي لبلادنا". وشدد "على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ودول مؤتمر برلين تحمل مسؤولياتها في وقف تدفق المرتزقة السوريين والأتراك والأسلحة المختلفة التي تنقل يوميا لطرابلس عبر تركيا أمام العالم أجمع دون رادع وفي خرق وتنصل لاردوغان والسراج من التزاماتهما ببرلين ولا يمكن أن نظل مكتوفي الأيدي". واستطرد "إذا لم نتجج حوارات جنيف بتحقيق الأمن لبلادنا وشعبنا

إلى أن رؤيتي جذ مستحيلة، لن أكون بينكم". وذلك بعيد الإعلان عن استئناف المحادثات العسكرية غير المباشرة الرامية لإرساء وقف لإطلاق النار. وأوضح المبعوث الخاص الذي يتولى التفاوض مع الوافدين على حدة أن المفاوضات التي يشارك فيها قائدان عسكريان رفيعان "هي مفاوضات تقنية إنما حيوية"، مشددا على أهمية نجاحها. وكان الطرفان المتحاربين في ليبيا قد أقرّا في أول لقاء عقده مطلع فبراير بضرورة تحويل الهدنة الهشة إلى وقف دائم لإطلاق النار، لكنهما لم ينجحا في التوصل لاتفاق.

ولا تعتبر الأمم المتحدة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار "شرطا مسبقا" لإعادة إطلاق الحوار السياسي بين الطرفين الليبيين في جنيف في 26 فبراير، إلا أن الهدنة ومنذ دخولها حيز التنفيذ تشهد خروقا متكررة، كما أن تدفق الأسلحة إلى ليبيا لا يزال مستمرا. ويتهم حفر الرئيس التركي وحليفه فايز السراج بعدم احترام التعهدات المنبثقة عن مؤتمر دولي عقد مطلع العام في برلين تعهدت خلاله الأسرة الدولية بعدم التدخل في النزاع الليبي. وقال قائد الجيش الوطني الليبي إن "مفاوضات جنيف لن تفضي إلى نتيجة إلا إذا انسحب المرتزقة الأتراك والسوريون وتوقفت تركيا عن تسليم أسلحة لطرابلس". وأكد رجل ليبيا القوي "في حال لم تتوصل مفاوضات جنيف إلى إرساء السلام والأمن في البلاد ولم يعد المرتزقة من حيث أتوا عندها ستقوم القوات المسلحة بواجبها الدستوري للدفاع عن البلاد من الغزاة الأتراك - العثمانيين". وقع معه في نوفمبر 2019 اتفاقيات تعاون عسكري وأمني وبحري. والتقى الرجلان الخميس في إسطنبول.

وبالتزامن مع اتباع المسارات الأمامية الهادفة إلى الحل السلمي في ليبيا، يحتفظ الجيش الوطني الليبي بحقه في استخدام القوة العسكرية لتحرير طرابلس من الميليشيات والمرتزقة. وقال قائد الجيش الوطني الليبي "كما قلنا سابقا، فإن صيرنا بدأ ينفذ حيال الخرق المتكرر للهدنة من قبل مرتزقة اردوغان وعدم الوفاء بتعهدات برلين. والقوات المسلحة تقيم الوضع بطرابلس وتتواصل مع كل الأطراف الدولية وهي جاهزة لكل الاحتمالات ما لم يقيم المجتمع الدولي ودول برلين بحمل مسؤولياتها تجاه الاحتلال التركي لبلادنا". وشدد "على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ودول مؤتمر برلين تحمل مسؤولياتها في وقف تدفق المرتزقة السوريين والأتراك والأسلحة المختلفة التي تنقل يوميا لطرابلس عبر تركيا أمام العالم أجمع دون رادع وفي خرق وتنصل لاردوغان والسراج من التزاماتهما ببرلين ولا يمكن أن نظل مكتوفي الأيدي". واستطرد "إذا لم نتجج حوارات جنيف بتحقيق الأمن لبلادنا وشعبنا

بدأت الجمعة في جنيف جولة جديدة من محادثات وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي، فيما يرى موفد الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة أن تطبيق وقف دائم لإطلاق النار مهمة "صعبة جدا" لكنها "ليست مستحيلة" في ظل تواصل تدفق الأسلحة إلى العاصمة طرابلس.

طرابلس - أعرب قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفر عن استعداده لوقف إطلاق النار في ليبيا وفق شروط أهمها انسحاب المرتزقة السوريين والأتراك من البلاد وتوقف تركيا عن مد حكومة الوفاق في طرابلس بالسلاح. وفي خطوة عملية كبادرة حسن نوايا تجاه الدفاع نحو حل سلمي ينهي الصراع في ليبيا، أعلن المشير خليفة حفر أنه لا يعارض تسيير دوريات لدول الاتحاد الأوروبي على خطوط التماس لمراقبة وقف إطلاق النار وتدفق الأسلحة. واستبقت حكومة الوفاق هذا الإعلان، الذي يحشرها في الزاوية، برفض المهمة الأوروبية التي ستمنع وصول الأسلحة التركية إلى ميليشياتها، وذلك على لسان المتحدث باسم مسلحها محمد قنونو الذي وصف المهمة بأنها عملية "مشبوهة ومتواطئة".

وقال قنونو لوسائل إعلام قطرية إن المهمة الأوروبية، التي لم تبدأ بعد، ستفشل، مضيفا "لا ننسى أن لحكومتنا الحق في مواصلة تحالفاتها العسكرية ومازلنا نحتاج إلى الدعم من الدول الصديقة لمواجهة الخطر الذي يهددنا". وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن مؤخرا اعزامه مراقبة حفر توريد أسلحة إلى ليبيا مستقبلا عبر مهمة بحرية جديدة من المقرر أن تبدأ بحلول نهاية مارس المقبل. ويأتي رفض حكومة الوفاق المسبق للمهمة الأوروبية لمراقبة تدفق الأسلحة، وسط إدانات دولية للدور التركي القوي في تسليح حكومة الوفاق وتازيم الأوضاع داخل ليبيا.

والجمعة، عبر وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان عن قلق بلاده من إرسال تركيا أعدادا كبيرة من المرتزقة إلى ليبيا. وأكد وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحفي مع نظيره الألماني هايكو ماس في برلين، أن بلاده ستستمر في دعم الجهود السياسية لحل الأزمة في ليبيا.

وقال المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة الذي نجح الخميس في إعادة حكومة الوفاق إلى طاولة المحادثات في جنيف إن مهمته "صعبة جدا" إنما "ليست مستحيلة". وقال سلامة في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية "لطالما قبل لي إن مهمتي مستحيلة، لكنني لم اعتبرها يوما كذلك. اليوم الذي أخلص فيه

